



جمعية سلا المستقبل

محاضرة حول
الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة
ورهان مكافحة الفساد

تقديم عبد السلاو أبودرار
رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

الخزانة العلمية الصباحية، الأربعاء 22 دجنبر 2010



المحتويات

مقدمة

I- أهمية التخليق ومكافحة الفساد

1 - مكافحة الفساد: خيار حاسم لتخليق الحياة العامة

1.1 - التخليق الشامل إحدى مستلزمات الحكامة الجيدة

2.1 - مكافحة الفساد أداة تفعيل أساسية للتخليق و الحكامة الجيدة

2-شروع المغرب في إرساء أسس المنظومة الوطنية للنزاهة

1.2- تطوير الترساتة القانونية

2.2- تعزيز الإطار المؤسساتي لتخليق الحياة العامة

II- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة : الخصوصيات و المنجزات

1- خصوصيات الهيئة

1.1 - هياكل منفتحة على المحيط

2.1- مهام متنوعة

3.1- استقلالية وظيفية مؤكدة

2 – الحصيلة الأولية لأنشطة الهيئة (2009)

1.2- وضع الآليات الأساسية

2.2- التشخيص الأولي للرشوة وتقييم إجراءات مكافحة

3.2- تحديد التوجهات الاستراتيجية

4.2- تفعيل الدور الاقتراحي و الاستشاري

5.2- تطوير مجالات التنسيق والتعاون والشراكة

6.2- تلقي و معالجة الشكايات و التبليغ عن أفعال الفساد

7.2- النهوض بالأنشطة الإعلامية والتواصلية

III- تحديات ورهانات مكافحة الفساد

1-الاکراهات المطروحة

2- من أجل إعطاء نفس جديد لسياسة مكافحة الفساد

تقديم

- الفساد إشكالية تنموية وسياسية:

✓ مفهوم الفساد وتنوع أشكاله:

- تنتج عن الإساءة في استخدام السلطة من أجل الفائدة الشخصية،
- يترجم إلى مجموعة واسعة من الجرائم،
- يتخطى الحدود القومية.

✓ أسباب الفساد:

- وجود الاحتكارات واتساع مجالات اقتصاد الريع،
- الانفراد باتخاذ القرارات واتساع دائرة الشطط في استعمال السلطة،
- شيوع حالات اللاعقاب وعدم المساءلة،
- انغلاق التدبير العمومي وتعقيد المساطر الإدارية،
- عدم فعالية أجهزة المراقبة الداخلية والخارجية.



✓ آثار الفساد

- تقويض القيم الأخلاقية والعدالة والديمقراطية
- التعارض مع ترسيخ دولة القانون
- انتهاك الحقوق الأساسية
- عرقله جهودات التنمية
- بروز إجماع دولي حول مكافحة الفساد
- انخراط المغرب في دينامية تطوير الترسنة القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد

١- أهمية التخليق ومكافحة الفساد

1 - مكافحة الفساد: خيار حاسم لتخليق الحياة العامة

1.1- التخليق الشامل احدى مستلزمات الحكامة الجيدة

✓ مستلزمات الحكامة الجيدة:

- مساهمة وانخراط المواطنين في مسارات اتخاذ القرار
- توكي الشفافية في تدبير الشؤون العامة
- التمير الحر للمعلومات
- أولوية احترام القانون والمساواة أمام مقتضياته

I- أهمية التخليق ومكافحة الفساد

✓ تطور واستيعاب الحكامة الجيدة للتخليق الشامل

✓ أهداف التخليق الشامل

- ضمان شرعية وشفافية الصفقات الاقتصادية

- محاربة الممارسات غير المشروعة

- ضمان حرية المنافسة وتجنيد السوق جميع أشكال الاحتكارات

- زجر جميع أشكال الأفعال المجرمة كالرشوة والفساد

أ- أهمية التخليق ومكافحة الفساد

2.1- مكافحة الفساد أداة تفعيل أساسية للتخليق و الحكامة الجيدة

* انعقاد إجماع دولي حول تبني مقاربة شمولية ودولية لتعزيز أنظمة الشفافية والمساءلة الوطنية والدولية.

- تكثيف أنشطة المجتمع المدني الوطنية والدولية
- تناسل العديد من الاتفاقيات الدولية والجهوية
- إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (31 أكتوبر 2003)

* التزام المغرب بمواجهة الفساد:

- التعبير عن الإرادة السياسية: اعتبار الالتزام بتخليق الحياة العامة ومواجهة الفساد، كأحدى الأولويات (الخطب الملكية- البرامج الحكومية).
- اعتماد برنامج عمل حكومي لمكافحة الفساد انعقد حولها الإجماع مع المجتمع المدني (2005).
- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- إحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة (مرسوم 13 مارس 2007)

1- أهمية التخليق ومكافحة الفساد

2- شروع المغرب في إرساء أسس المنظومة الوطنية للنزاهة

1.2- تطوير الترساة القانونية:

* التحديد القانوني لأفعال وأطراف الفساد:

- ✓ الارتشاء، الإرشاء، المحسوبية، الاختلاس، الغدر، تحصيل منافع غير قانونية، استغلال النفوذ. (الفصول من 241 إلى 254 من القانون الجنائي)
- ✓ المحرض (5-218)، المساهم (128)، المشارك (129-130)، المستفيد (244)، المبلغ (1-256).

* استكمال الآليات الزجرية:

- ✓ إصدار القانون 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال وإدراجه في القانون الجنائي
- ✓ مراجعة القانون الجنائي (القانون 79.03 الصادر بتنفيذه ظهير 15 شتنبر 2004).

1- أهمية التخليق ومكافحة الفساد

2- شروع المغرب في إرساء أسس المنظومة الوطنية للنزاهة

* تعزيز الآليات الوقائية:

- ✓ تعطيل القرارات الإدارية (القانون رقم 01.03 الصادر سنة 2003)
- ✓ منع تضارب المصالح والجمع بين الوظائف (في الظهائر والقوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بأعضاء الحكومة وأعضاء المجلس الأعلى للإعلام السمعي البصري وأعضاء المجلس الدستوري وأعضاء البرلمان والمنتخبين والموظفين المباشرين للصفقات العمومية وسائر الموظفين)
- ✓ ضمان حرية المنافسة (قانون الأسعار والمنافسة، القانون المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة، المرسوم بتاريخ 5 فبراير 2007 المتعلق بتحديد شروط وأشكال إبرام الصفقات العمومية).

1- أهمية التخليق ومكافحة الفساد

2- شروع المغرب في إرساء أسس المنظومة الوطنية للنزاهة

* تعزيز الآليات الوقائية:

- ✓ تكريس مبدأ المساءلة في التدبير العمومي (تحديد المسؤوليات في تدبير النفقات العمومية، النظام الشمولي للمراقبة على النفقات العمومية)،
- ✓ تحجيم بؤر الفساد (نشر القوانين المتعلقة بالتصريح بالممتلكات، وبالوقاية من جرائم غسل الأموال)،
- ✓ شفافية الحياة السياسية وتخليق الشأن الحزبي (مدونة الانتخابات بتاريخ 2 ابريل 1997 و قانون الأحزاب السياسية بتاريخ 14 فبراير 2006).

أ- أهمية التخليق ومكافحة الفساد

2.2- تعزيز الإطار المؤسسي لتخليق الحياة العامة

- ✓ إلغاء محكمة العدل الخاصة (القانون 73.0 بتاريخ 2004)،
- ✓ إحداث الشباك الوحيد للاستثمار. (الرسالة الملكية الموجهة إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002)،
- ✓ دعم التخصص القضائي عبر إحداث المحاكم الإدارية والتجارية،
- ✓ إحداث وتفعيل مؤسسة ديوان المظالم (ظهر 9 دجنبر 2001)،
- ✓ تطوير المجلس الأعلى للحسابات وإحداث المجالس الجهوية (القانون رقم 62.99 بمثابة مدونة المحاكم المالية الصادر بتاريخ 13 يونيو 2002)،
- ✓ إحداث وحدة معالجة المعلومات المالية المتعلقة بغسل الأموال (القانون 43.05 والمرسوم بتاريخ 24 دجنبر 2008).

● ● ● -II- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة : الخصوصيات و المنجزات

مرسوم 2.05.1228 بتاريخ 13 مارس 2007

1- خصوصيات الهيئة:

1.1 - هياكل منفتحة على المحيط تتكون من:

* جمع عام يتولى مهام التصور والاقتراح ويتوفر على تمثيلية متنوعة ومتوازنة:

✓ الرئيس،

✓ والي المظالم،

✓ 16 عضوا يمثلون السلطات الحكومية المعنية،

✓ 14 أعضاء يمثلون الهيئات المهنية،

✓ 13 عضوا مشاركا يعينهم الوزير الأول: 6 من المجتمع المدني ، 3 من الجمعيات المتخصصة، 4 أساتذة باحثين.

2.1

● ● ● **II- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة : الخصوصيات و المنجزات**

* **لجنة تنفيذية** تتولى تتبع القرارات والتوصيات ومستمدة من نفس التمثيلية المتنوعة:

✓ رئيس الهيئة،

✓ 8 أعضاء ينتخبهم الجمع العام:

■ 4 أعضاء من بين ممثلي القطاعات الوزارية،

■ عضوان من الهيئات المهنية،

■ عضوان من بين الأعضاء المشاركين.

* **الكاتب العام:** مقرر الجمع العام واللجنة التنفيذية، مسؤولية التدبير الإداري للهيئة.

● ● ● **II- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة : الخصوصيات و المنجزات**

1- خصوصيات الهيئة:

2.1- مهام متنوعة:

- ✓ آلية لتنسيق سياسات الوقاية من الرشوة (المادة 2)
- ✓ مؤسسة توجيهية واستشارية واقتراحية (المادة 2 و 4 و 6)
- ✓ آلية لتتبع وتقييم المنجزات في مجال الوقاية (المادة 2 و 4 و 6)
- ✓ منتدى للإعلام والتواصل والتحسيس (المادة 2 و 8)
- ✓ أداة رصد لظاهرة الرشوة (المادة 2 و 8)
- ✓ أداة لتبليغ السلطات القضائية عن أفعال الرشوة (المادة 2 و 8)

II- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة : الخصوصيات و المنجزات

3.1- استقلالية وظيفية مؤكدة:

- ✓ تعيين الرئيس لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد،
- ✓ إقرار مبدأ تعيين ممثلي القطاعات الوزارية داخل الهيئة بصفة شخصية،
- ✓ اعتماد أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين في اتخاذ القرارات والتوصيات،
- ✓ اقتصار مصادقة الوزير الأول على القرار المتعلق بالنظام الداخلي.



2 – الحصيطة الأولى لأنشطة الهيئة (2009)

1.2- وضع الآليات الأساسية:

✓تحضير النظام الداخلي،

✓تحديد الميزانية،

✓تحديد الهيكلية الإدارية،

✓انطلاق أشغال أجهزة الهيئة،

✓وضع دليل مسطري لتلقي ومعالجة الشكايات والمعلومات.

2.2- التشخيص الأولي للرشوة وتقييم إجراءات مكافحة:

✓ التشخيص أبان عن تفشي الظاهرة وانعكاسها على تصنيف المغرب،

✓ تقييم المنجزات افضى الى :

- غياب البعد الاستراتيجي لمكافحة الفساد،

- وجود ترسنة قانونية واسعة لكنها غير كافية،

- وجود اطار مؤسسي يفتقر الى التناسق(ضعف المراقبة البرلمانية،

محدودية نجاعة هيئات المراقبة و المحاكم المالية، تدبب الجهاز

القضائي و الاستقلالية المحدودة للهيئة المركزية)،

- وجود آليات للتبليغ غير متماسكة (ضعف فعالية الاستخدام، الاحجام

عن التبليغ، محدودية الاحالة على القضاء).



3.2- تحديد التوجهات الاستراتيجية :

- ✓ تعميق التشخيص و التقييم و برمجة مكافحة الرشوة ،
- ✓ استكمال الآليات الزجرية لمكافحة الرشوة ،
- ✓ ترسيخ قيم الحكامة الجيدة بالقطاع العام ،
- ✓ تعزيز شفافية الحياة السياسية و تخليق الشأن الحزبي،



3.2- تحديد التوجهات الاستراتيجية :

✓ ترسيخ قيم النزاهة و الشفافية و الأخلاقيات بالقطاع الخاص،

✓ النهوض بالإعلام و التواصل و تعزيز الشراكات و التحالفات
الموضوعية لمكافحة الرشوة،

✓ النهوض بالشفافية و النزاهة في تدبير المالية العامة و الصفقات
العمومية،

✓ تحصين الجهاز القضائي من الفساد و تعزيز دوره في مكافحة،



4.2- تفعيل الدور الاقتراحي و الاستشاري :

✓ ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى مقترحات عملية (25)

مقترح مبنية إلى 113 إجراء)،

✓ الاستجابة لطلبات الاستشارة:

- مشروع إصلاح القضاء،
- مشروع اصلاح منظومة الصفقات العمومية،
- مشروع الجهوية الموسعة،
- الحوار الوطني حول الاعلام،
- تحيين برنامج عمل الحكومة.

2 – الحصيلة الأولية لأنشطة الهيئة (2009)

5.2- تطوير مجالات التنسيق والتعاون والشراكة:

✓ على الصعيد الوطني:

- إنشاء مشروع نموذجي لإحداث مرصد للأخلاقيات في المجال الجمركي،
- إطلاق بوابة الكترونية مشتركة للمعلومات حول الوقاية من الرشوة مخصصة للمقاولات الصغرى و المتوسطة (29 نونبر 2010)،
- التحضير لبناء شراكات هادفة مع وزارتي الصحة و النقل تتأس على نتائج الدراسات المنجزتين،
- التحضير لتفعيل شراكات مع وزارات و هيئات أخرى .



5.2- تطوير مجالات التنسيق والتعاون والشاركة:

✓ على الصعيد الدولي:

- مؤتمر الدول الأطراف،

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،

- الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد،

- التنسيق مع الآلية الأممية للتتبع،

- الإشراف على تعبئة استبيان التقييم الذاتي،

- تحديد الحاجيات المرشحة للمساعدة التقنية.

6.2 - تلقي و معالجة الشكايات و التبليغ عن أفعال الفساد

✓ ضعف الإقبال على التبليغ عن الفساد بالنظر إلى غياب الحماية القانونية للمبلغين: 60 شكاية برسم 2009 و 80 برسم 2010،

✓ العدد الهائل للشكايات الواردة على الهيئة من خلال البوابة الإلكترونية المخصصة للمقاولات الصغرى و المتوسطة stop : corruption

- 340 شكاية،

- 1 180 000 زائر للموقع.



7.2- النهوض بالأنشطة الإعلامية والتواصلية:

✓ وضع استراتيجية للتواصل،

✓ الشروع في تنظيم حملات إعلامية

✓ المشاركة في المؤتمرات والندوات ذات الصلة.



III- تحديات ورهانات مكافحة الفساد

1- الاكراهات المطروحة

- ✓ ضعف تفاعل الحكومة مع المقترحات المقدمة من طرف الهيئة المركزية ،
- ✓ تعثر ورش إصلاح قطاع العدالة،
- ✓ صعوبة قياس حجم و طبيعة الفساد بمؤشرات موضوعية مضبوطة،
- ✓ غياب التقييم الموضوعي و المنتظم للسياسات العمومية،
- ✓ الغموض الذي لا زال يكتلف الإطار القانوني للهيئة ،
- ✓ النظرة العامة السلبية أو عدم التجاوب مع مجهودات مكافحة.



III- تحديات ورهانات مكافحة الفساد

2- من أجل إعطاء نفس جديد لسياسة مكافحة الفساد

- ✓ التركيز على الرهانات المرتبطة بمكافحة الفساد ،
- ✓ الارتقاء بسياسة مكافحة الفساد إلى مستوى يؤهلها لربح الرهانات



شكرا على حسن إصغائكم